



مركز نماء للبحوث والدراسات  
Namaa Center for Research and Studies  
نماء وانتماء

namacenter



ترجمات



حُرَّاسُ الْعَقِيدَةِ  
العلماء في العصر الحديث  
قراءة: أيمن عيسى أحمد

حُرَّاسُ الْعَقِيدَةِ

الْعُلَمَاءُ فِي الْعَصْرِ الْحَدِيثِ



# حُرَّاسُ الْعَقِيدَةِ

العلماء في العصر الحديث

قراءة: أيمن عيسى أحمد

تأليف: مجموعة

تحرير: مائير هاتينا

المترجم: الدكتور محمود عبد الحليم

الناشر: دار مدارات للأبحاث والنشر

سنة النشر: ٢٠١٩ الطبعة الأولى

عدد الصفحات: (٤٥٩)

## المحتويات

الموضوع	الصفحة
حُرَّاس العقيدة العلماء في العصر الحديث .....	٧
موضوع الكتاب .....	٧
أبحاث الكتاب .....	٧
تعقيب .....	١٦



## حُرَّاسُ العقيدة العلماء في العصر الحديث

### موضوع الكتاب:

هذا الكتاب حصاد ورشة عمل عقدتها الجامعة العبرية في سنة ٢٠٠٦ عنوانها: «في مواجهة الحداثة: نظرة جديدة على العلماء في الشرق الأوسط» وهو يستهدف تقديم دراسة عن علماء المسلمين في الشرق الأوسط -سواء في السياق الحضري أم شبه القبلي- في إطار مواجهتهم الحداثة في القرن ١٩ ومطلع القرن ٢٠، ويستهدف تقييم مكانتهم بوصفهم حُرَّاسًا للعقيدة في تلك الحقبة التي غلب عليها التحديث، والقومية، والأصولية.

تناول الكتاب بالتحليل قضايا حيوية مثل: علاقة النُخب الإسلامية بالاستعمار، وجدلية العداء والعمالة، وتوظيف التعليم والسياسة من أجل الوصول للزعامة الفكرية والدينية، وبُروز ظاهرة «علماء الدين غير المختصين» الذين عملوا بالدعوة، وانتشروا في الفضائيات وشبكة الإنترنت. كما تناول قضية التنافس بين الحداثيين ودعاة التجديد، وبين الإسلاميين حول صورة الإسلام، والحق في التحدث باسمه، ودوره خارج المسجد في الحياة العامة. مع دعم كل ذلك بنماذج فردية ومؤسسية -رسمية وغير رسمية- للتدليل على الآراء الواردة فيه.

### أبحاث الكتاب:

تألف الكتاب من ثلاث عشرة دراسة جاءت موزعة في أربعة أبواب تفصيلها على النحو الآتي:



ضم الباب الأول فصلين اثنين شكَّلا البنية التحتية التاريخية اللازمة لاستقصاء المكانة الاجتماعية لعلماء السُّنة في منطقة الشرق الأوسط في العصور ما قبل الحديثة، وتفصيلهما على النحو الآتي:

في الفصل الأول تتبع «مايكل ونتر» وظائف العلماء في أثناء حكم المماليك والعثمانيين، بدءًا من منتصف القرن ١٣ حتى القرن ١٨، حيث كانوا يتوزعون بين مجالات التدريس، والقضاء، والفتيا وغيرها من الوظائف الإدارية والدبلوماسية. ولم يكن للعلماء سلطة سياسية تميزهم عن غيرهم، لك لم يكن الحاكم ليجرؤ على مخالفة الشريعة دون أن يُواجه بالانتقاد من قبلهم. وفي استعراض ونتر لتشكُّل صورة العلماء في تلك المدة لم يغفل عن التعرض للجوانب الاقتصادية في حياتهم، وانتقادهم علماء عصرهم. وخلص إلى أن العلماء في العصور الحديثة صاروا يعيشون وضعًا اجتماعيًا وفكريًا متدنيًا.

وفي الفصل الثاني حلل «شموئيل موريه» مفهوم «العلماء» في المجتمع المسلم من خلال كتابات الجبرتي النقدية في أواخر القرن ١٨ وبخاصة كتابه «عجائب الآثار». وركز على مفهومه لدور العلماء في تراثية الدين الإسلامي من منظور القرآن ومكانتهم المثالية. وبيّن موقف الجبرتي من علماء عصره؛ حيث تصدّى لانحرافاتهم التي حرص على رصدتها واتهمهم -إلا قليلا منهم- بالانضواء تحت لواء السلطة والسعي إلى تحقيق الثراء باستغلالهم وظائفهم وقبول الرشوة. حاول الجبرتي إحياء منظومة القيم الإسلامية، والتآخي بين المسلمين، واستثارة الحمية للجهاد ضد المشركين. وفي سبيل ذلك، تحدى مكانة العلماء التي حظيت بالإجماع، مما أرسى أساسًا فكريًا مهمًا لما سيشتدُّ الإصلاحيون والأصوليون من نقد وحملات لاحقة.

أما الباب الثاني فقد تناول ردَّ فعل العلماء إزاء عالم متحول اخترقه الاستعمار وهيمنت عليه مفاهيم مهمة، مثل التحديث والإصلاح، والخطاب الوطني. وذلك من خلال خمسة فصول (من الثالث إلى السابع) وهي على النحو الآتي:

رصد «عاميت باين» في الفصل الثالث النشاط السياسي للعلماء في أواخر عهد الإمبراطورية العثمانية في زمن السلطان عبد الحميد، وفي ظل هيمنة جمعية الاتحاد والترقي، وتتبع الانقسامات السياسية داخل المؤسسة الدينية، والتهميش السياسي للعلماء من ١٩١٣ إلى ١٩١٨ وأشار إلى عزوف العلماء عن الانخراط في النشاط المدني والسياسي بشكل رسمي إلا القليل منهم، وكان من أبرز المنخرطين «مصطفى صبري أفندي» الذي كان انغماسه في السياسة علامة على تحول علماء آخر مراحل الدولة العثمانية إلى مفكرين محدثين لهم موقف نقدي من القضايا السياسية ويتوقون لأداء دور أكبر. وهذا يخالف ما أُشيع عن غياب العلماء التام عن المشهد العام، صحيح أن المؤسسة الدينية كانت محظورة رسمياً في ظل سياسة أتاتورك العلمانية العنيفة إلا أن «مصطفى صبري» ورفاقه الذين رفضوا الانصياع للتهميش خلفوا إرثاً نضالياً سعى إلى الحفاظ على الروح الإسلامية والوقوف في وجه علمنة المجتمع، هذا الإرث صار مكوناً مهماً في الأصول الفكرية للحركة الإسلامية في تركيا في العقود الأخيرة.

وعرض «آنا بالدينتي» في الفصل الرابع للعلاقة بين الحكم الاستعماري الإيطالي والنخبة الإسلامية في ليبيا، والدور المهم الذي لعبه العلماء، ومشايخ الصوفية حيث إنهم قد منحوا الشرعية للمقاومة، وأصبحوا عنصراً أساسياً في السياسات الاستعمارية. وكشف بالدينتي كيف أن سلطة المستعمر لم تحصر نفسها في إقامة علاقات وثيقة بالطريقة السنوسية الغالبة في البلاد، بل مدت جسور التعاون مع غيرها من عناصر النخبة الدينية، وبخاصة في طرابلس، حيث كانت تراهم عاملاً مهماً من عوامل توطيد سياستها. وقد بذلت الدعاية الفاشية جهوداً كبيرة لإظهار أنه من الممكن التحالف مع العرب في الصراع على الهيمنة على حوض البحر الأبيض المتوسط، لكن هذه السياسة لم يكتب لها النجاح الكامل؛ لأنه إلى جانب مظاهر الحوار والتعاون، قامت بعض الأوساط الدينية بانتقاد الوجود الإيطالي في البلاد ومقاومته. كما أن الإدارة الإيطالية لم تؤثر تأثيراً كبيراً في بنية النخب الإسلامية الليبية، ولم تسهم في ظهور نخب إسلامية جديدة.

وفي الفصل الخامس؛ عالج «راينر برونر» موقف الأزهر من قضايا الهوية الوطنية في المدة ما بين الحربين العالمية الأولى والثانية وما بعدها، وأشار إلى محاولات الإصلاح والصراع الذي دار من أجل الزعامة الفكرية بين المراغي، والظواهري، وكيف أن الدور السياسي للأزهر هو الذي تغير في تلك الحقبة، حيث اضطر الأزهر بفعل الصراع بين الملك والبرلمان أن ينحاز إلى طرف دون آخر. وقد أشار الباحث إلى تآكل احتكار الأزهر لمهمة صياغة القيم الاجتماعية على ضوء التحديات الجديدة التي فرضها المفكرون الحركيون من السلفيين الجدد وعلى رأسهم «محمد رشيد رضا».

وكانت تلك الحقبة تعني المفاضلة بين خيارين كلاهما مرٌّ، الأول: احتكار الدولة للأزهر، والثاني: تلقي سهام النقد من أشكال الوعي الإسلامي المتيقظ للتو من سباته. كما كانت تلك الحقبة إعدادًا للأزهر لمعركتين تاليتين. فبعد ثورة ١٩٥٢، استخدم عبد الناصر الأزهر في تحقيق مآربه السياسية سواء على مستوى الجبهة الداخلية (في حربه ضد الإخوان المسلمين)، أم على مستوى الساحة الدولية (أي في سياسته نحو السعودية والعراق). غير أن تأميم الأزهر وتحويله إلى مؤسسة مهمتها إضفاء الشرعية على سياسة الدولة أسهم في ظهور الإسلاموية داخل الأزهر نفسه. ولم يعد بمقدور الأزهر وهو يواجه هجوم السلفيين أن ينكفي على نفسه، بل كان لزامًا عليه أن يتخذ موقفًا حيال قضايا الإسلام الملحّة في العالم الحديث، وبخاصة القضايا السياسية.

في الفصل السادس تناولت «أوريت باشكين» أثر المراكز السلفية في المحيط البغدادي، وما أثير بفضل تلامذة الأفغاني ومحمد عبده في العراق من جدل حول قضايا الإصلاح والتغيير، ومن له حق تعريف الإسلام وذلك فيما بين الحربين العالميتين. وقد تناولت الباحثة بالتحليل كتابات اثنين من الإصلاحيين: هما «هبة الدين الشهرستاني» الشيعي و«محمد الهاشمي» السني. حيث عكست آراؤهما في العلم، والحداثة، والدين، حيوية الوسط الثقافي في العراق في ذلك الوقت. ولقد أظهر ذلك الجدل -في رأي أوريت- أن المجتمع العراقي استطاع أن يتقبل التأويلات المختلفة لدور الدين في المجتمع، كما أنه تأثر بالتيارات

الفكرية الإصلاحية والسلفية في مصر والشام، مما أظهر وجود مجتمع فكري حقيقي استطاع أن يتجاوز الحدود الجغرافية والحواز العرقية باستخدام تقنيات حديثة لنشر الأفكار.

راجع «رون شاهام» في **الفصل السابع** آراء الباحثين الغربيين حول دور العلماء في تطويع الشريعة لخدمة التجديد، وركز على جانب واحد، هو محاولاتهم في صياغة نظرية تشريعية إسلامية مناسبة تتعامل مع التحديات التي فرضتها الحداثة بشكل عام، وتحدي تقنين القوانين بشكل خاص. وقد كشف في هذا السياق تحولات المكانة الدينية والاجتماعية للعلماء، الذين مثل لهم ظهور الدولة القومية المركزية تحدياً كبيراً حيث أمتت تلك الدولة الفضاء الديني والتشريعي وقلصت سلطتهم في سن القوانين وتفسيرها. كما كشف عن تأثير الإسلام الراديكالي في مكانتهم منذ بداية سبعينيات القرن الماضي، وأبان عن اختلاف الباحثين حول مدى مسؤولية العلماء عن تآكل مكانتهم، وحول نجاح الاستراتيجيات التي انتهجوها للتكيف مع التحديات التي فرضتها الحداثة.

وذهب رون إلى أن معظم الباحثين الذين تناول دراساتهم يعتقدون أن وضع نظرية تشريعية جديدة على يد العلماء ما زال أمراً غير ممكن. وبعد أن نقدت تلك الدراسات رأى أنها يمكن أن تفيد من المقارنات مع القانون اليهودي. إذ ليس ثمة فارق كبير بين المنظومتين؛ فالقانون اليهودي -بخلاف الشريعة الإسلامية- قد أخذ شكله الحالي عبر قرون طويلة في دول غير يهودية، مما يثير أسئلة عن القانون اليهودي في مقابل القانون الوضعي، تختلف عن الأسئلة التي شغلت المجتمعات الإسلامية. غير أنه منذ قيام دولة إسرائيل، جاهد علماء اليهودية، شأنهم في ذلك شأن علماء المسلمين، لوضع نظرية تشريعية تسمح بوجود قانون ديني داخل النظام التشريعي البرلماني في دولة قومية. لذلك فإنه من المفيد إجراء المزيد من الدراسات المقارنة بين القوانين الإسلامية واليهودية الحالية؛ حتى نزداد فهماً للقضية.

وأما **الباب الثالث** فقد تناول العلماء في المجتمعات شبه القبليّة، وفيه دراستان **أولاهما**: عن دورهم في المغرب لدانيال زاسينواين، **والأخرى**: عن دورهم في المملكة العربية السعودية لمحمد العطاونة، وتفصيلهما على النحو الآتي:

تناول «دانيال زاسينواين» في **الفصل الثامن** العلاقة بين رجال الحركة الوطنية المغاربية، والعلماء، وشيوخ القبائل، ومراحل تطورها في أثناء النضال. وسلط الضوء على تبلور علاقاتهم بالملك والمؤسسة الدينية، وتتبع علاقاتهم مع القطاع القبلي والريفي. وذلك سعياً لتهيئة فهم أفضل للطبيعة المعقّدة للحركة الوطنية المغربية. وقد ذهب دانيال إلى أن القوميين الذين أتى معظمهم من بيئات حضرية تقليدية، سَعَوْا في أثناء النضال (١٩٤٤-١٩٥٦) إلى الحفاظ على البنية الاجتماعية والسياسية للمغرب أكثر من حرصهم على استبدالها بأطر ثورية حديثة. وهذه السمة للقضية القومية مثّلت أساساً قوياً للتعاون مع العلماء الذين جاءوا من أصول مشابهة. ونجحت الشخصيات الرئيسة في الحركة القومية في كسب تأييد الأوساط الدينية، وهناك عدد من العلماء كانوا من بين المؤسسين لحزب الاستقلال. وظهر أن تواصل القوميين مع زعماء القبائل في المناطق الريفية مهمة بالغة الصعوبة، كما أن زعماء القبائل هؤلاء كانوا أقل حماسة للدعوة إلى فكر قومي يهيمن على ما سواه؛ لأنهم كانوا يخشون من أن ذلك سيستبدل بالانتماءات السياسية المحلية إطاراً جمعياً أوسع. بالإضافة إلى أن كثيراً من زعماء القبائل كانوا من أتباع الطرق الصوفية أو غيرها من الجماعات البعيدة عن جادة الدين، وتلك ظاهرة اشتهرت بها الخارطة القبليّة في المغرب، وإن لم تلق ترحيباً من القوميين الذين تبوّأ الفكر السلفي، خاصة فيما يتعلق بالاعتقاد في الأولياء. لقد فشل العلماء الحضريون في التوسط في الخلاف بين القوميين والقبليين، كما فشلوا في اختراق القطاعات الريفية والقبليّة أو استمالتها للانضمام إلى النضال من أجل الاستقلال، كما فعلوا في بيئات شبه قبليّة أخرى بالشرق الأوسط.

قدم «محمد العطاونة» في **الفصل التاسع** صورة عن المواءمة بين القبليّة والدين في كتابات العلماء السعوديين المعاصرين بوصفهم عنصر إقناع ووساطة في

ذلك المجتمع الذي تجذرت فيه القبلية. وسعى إلى وصف الاستراتيجيات التي استعان بها علماء الوهابية المعاصرون في ردّم الفجوة بين القبلية والإسلام، وذلك من خلال تحليل فتاواهم. وقد كشف تحليله لكتاباتهم في الثلث الأخير من القرن العشرين، وآرائهم في النظام القبلي، أنه لا يزال يُعد قوة تأييد ومصدر شرعية للأسرة الحاكمة.

وخلص العطاونة إلى أن الوهابيين، على الأقل من الناحية النظرية، قد قوضوا أركان البنية الكلاسيكية للقبيلة كمؤسسة سياسية وحصرها فقط في الانتماءات الاجتماعية والثقافية. وقد دان لهم هذا الأمر من خلال مواجهة أهم القيم القبلية مثل «العصبية» و«التحكيم» بما يناظرها في الدين مثل عقيدة «الولاء والبراء» و«المحاكم الشرعية». ورأى الوهابيون أن الفارق بين القيم القبلية والدينية مرتبط بالحقيقة القائلة: إن الدين والقبلية بمعناها السياسي - أي إظهار الولاء السياسي والتشريعي للقيم القبلية - لا يمكن أن يستقيما معاً بسبب الخلافات الجوهرية والمفاهيمية بينهما. وقد تمكنت الأسرة الحاكمة من تطويع الدين والقبلية معاً لمصلحتها، وتشكيل أيديولوجية بهما تدعم أركان حكمها.

ركز **الباب الرابع** في فصوله الأربعة على بعض الأيديولوجيات المتنافسة من خلال علاقات العلماء فيما بينهم، وعلاقاتهم بغيرهم من الأطراف الفاعلة في المشهد الديني، مثل: الإصلاحيين السلفيين، والإسلاميين، والليبراليين، مما يرسم صورة حية لخطاب إسلامي به من عوامل الوحدة مثلما به من عوامل التنوع والفُرقة والصراع. وتفصيل الفصول على النحو الآتي:

تناول «ديفيد كومنز» في **الفصل العاشر** السجلات التي دارت بين الوهابيين والصوفيّين والسلفيين في دمشق في نهاية القرن ١٩ وبداية القرن ٢٠ وكيف تطورت القضية الوهابية والخطاب الديني المحلي عبر الزمن. وكان من الطبيعي أن تستثير النظرة العقدية المتطرفة للوهابية ردّة فعل عدائية من العلماء ومشايخ الصوفية في شبه الجزيرة العربية وبلاد الشام. لكن استطاع بعض الإصلاحيين تقديم الوهابية في صورة أكثر إيجابية أنهت العزلة الفكرية والجغرافية المفروضة عليها من خلال إيجاد جمهور لها يتقبل أفكارها. وفي الوقت الذي رفض

السلفيون النظرة الوهابية التي تحظر نقل أي شيء عن الكفار، أكدوا على العامل المشترك في مكافحة كل التقاليد غير الشرعية، مثل مسالك التقليد في التعليم، أو المسلك الصوفي في عبادة الأولياء. وتمثل عملية إعادة تقديم الوهابية من الناحية السياسية والفكرية للعالم العربي والإسلامي لحظة محورية في التاريخ الحديث، ومن دونها، لم يكن ليكتب للوهابية الانتشار. إذ بفضل دعم العلماء السلفيين في الشام ومصر، وعلى رأسهم «محمد رشيد رضا» أضحت بعض العناصر المهمة في المذهب الوهابي المتمزّت، مثل التطهر، والاجتهاد، والجهاد، جزءاً من الأجندة الإسلامية العائدة للظهور من جديد.

وفي الفصل الحادي عشر رسم «مائير هاتينا» صورة تاريخية نرى فيها كيف أن الخنوع السياسي لعلماء السلطة لم ينته بهم بالضرورة إلى الانسحاب، ولا إلى العداء المطلق مع الإسلاميين. ورغم إنكار هؤلاء العلماء على الإسلاميين تحديهم للنظام الحاكم، فقد شاطروهم مطلبهم الأساسي في التأكيد على الهوية الثقافية وأسلمة المجال العام. وعندما أنزلوا المثل العليا إلى أرض الواقع كانوا على اختلاف طبقاتهم في مصر والأردن وفلسطين، وفي سورية ولبنان، يعارضون دعاة العلمانية ويؤكدون التمييز بين الرجل والمرأة، والفصل بين الطوائف الدينية. وكان حضور الإسلام الرسمي أكثر وضوحاً في الملكيات شبه القبلية مثل المملكة العربية السعودية، والكويت، والبحرين، حيث تولّى العلماء رسمياً مسئولية الإشراف على الأخلاق العامة. ولهذا السبب لم يكن مصطلح «حراس العقيدة» مجرد شعار، حتى في العصور الحديثة.

ومن جانبهم لم يقطع الإسلاميون حبال الودّ مع المؤسسة الدينية الرسمية. وكما يُظهر الكاتب، فقد شارك زعماء الإخوان المسلمين في مصر وسورية والأردن وفلسطين علماء السلطة في حثّ المجتمع على الالتزام بتعاليم الإسلام. بل إن هجوم الراديكاليين على العلماء لم يستمرّ على طول الخط وإن كان قد أكد أن علماء السُّنة جماعة تعيش أزمة بفعل ضغط قوى التغيير الراديكالية، سواء أكانت وطنية أم إسلامية. والواقع أن بعض الإسلاميين قد امتدح تاريخ العلماء في الحفاظ على الدين والصمود أمام التقلبات السياسية. فضلاً عن ذلك فإن

حضور العلماء في الحركات الإسلامية في مجال الدعوة أو الزعامة السياسية كان له أثر في نزع فتيل التوتر ومدّ الجسور بين المؤسسة الدينية الرسمية والحركات الإسلامية المعارضة.

تناول محمد أبو سمرة في **الفصل الثاني عشر** الجدل الدائر بين الكُتّاب الليبراليين والعلماء حول الإسلام في العالم العربي المعاصر، وقد استهدف أبو سمرة دراسة الكيفية التي تناول بها العلماء حجج الليبراليين، مع تركيزه على كبار العلماء في المؤسسة الدينية الرسمية وخارجها، وعلى تناول استراتيجياتهم في تلك المواجهة، وقد حصرها في مستويات أربعة: **السجلات**، و**رقابة الكتب**، و**الملاحقة القضائية**، و**فتاوى التكفير**. وأبان أبو سمرة أنه عند إدارة تلك المعركة فضّل علماء السلطة بعض الاستراتيجيات، وأقرّوا بعضها الآخر، وسكتوا عن الخوض في بعض القضايا. لكنهم أنكروا اللجوء إلى العنف والفتاوى التي تضيء الشرعية عليه. وذهب إلى أن الموقف الحذر الذي اتخذه علماء السلطة أظهر قدرتهم على تطويع إستراتيجياتهم في السعي نحو الموازنة بين الاعتبارات الدينية والسياسية، وتحقيق هدفين، أولهما استعادة الهيمنة الدينية الرسمية لاحتكارها واستعادة الحكومة لاحتكارها القوة، وهما قضيتان كانتا، ولا تزالان، موضع الخلاف مع الإسلاميين في العصر الحديث.

في **الفصل الأخير** عالج «جاكوب سكوفجارد-بيترسون» قضية التدويل الجديد للإسلام من خلال تناول العلاقة الحالية بين «العلماء» و«الدعاة الجدد» وسعيهما في ذلك التدويل، وذلك في إطار دراسة حالة «الرسوم الكاريكاتورية المسيئة للرسول»، وربط هذا السعي بالتطور الإعلامي الذي لعب دورا بالغ الأهمية في التدويل. ورأى جاكوب أن مسألة تدويل الإسلام حدثت في عدة مراحل أشار إليها، ورأى في الختام أنه في ظل التطورات المتسارعة، وحالة التنافس والأيديولوجيات القائمة، وفقدان الدول سيطرتها على الإعلام العابر للحدود، لم يعد العلم هو السبيل الوحيد لكي يصبح العالم مرجعاً دينياً. ويبدو أن مؤهلات مثل الموائمات السياسية والجاذبية الإعلامية، هي التي تضمن للعالم اعتراف الجماهير به أكثر من تميزه في العلم عن أقرانه.



## تعقيب :

تميزت تلك الدراسات المتنوعة التي ضمها كتاب (حراس العقيدة) بالانسجام والتكامل حتى بدت كأنها لمؤلف واحد رغم اختلاف الباحثين الأكاديميين الذين قدموها واختلاف مشاربهم وبلدانهم، ولعل الذي حقق ذلك الانسجام هو وحدة الموضوع أولاً، ثم تخصص هؤلاء الباحثين في الدراسات الإسلامية والدراسات التاريخية الشرق أوسطية ثانياً. وأحسب أن القارئ والدارس العربي قد عرف بعضاً من هؤلاء الباحثين فمايكل ووتر تُرجم له كتاب: (المجتمع المصري تحت الحكم العثماني) وشموئيل موريه وإن كان أستاذاً للعربية وآدابها فقد قدم نشرة جيدة لكتاب (عجائب الآثار) للجبرتي محققة على مخطوطة المؤلف في سنة ٢٠١٣، وعرفه الباحثون العرب أيضاً من خلال كتابه المشهور: (الشعر العربي الحديث: ١٨٠٠-١٩٧٠) تطور أشكاله وموضوعاته بتأثير الأدب الغربي). وراينر برونر الذي تُرجم له كتاب: (الأزهر والشيعة: التقريب الإسلامي في القرن العشرين) ومحمد العطاونة الذي تُرجم له كتاب: (الإسلام الوهابي في مواجهة تحديات الحداثة) وديفيد كومنز الذي تُرجم له كتاب: (الدعوة الوهابية والمملكة العربية السعودية). وجاكوب سكوفجارد- بيترسون الذي تُرجم له كتاب: (إسلام الدولة المصرية- مفتو وفتاوى دار الإفتاء). وهي كتابات متخصصة وثيقة الصلة بموضوع تلك الورشة العلمية التي عُقدت في الجامعة العبرية.

ونظراً لانعقاد الورشة في الكيان الصهيوني وتحت إشراف جامعاته ومراكزه البحثية مع وجود طائفة من الباحثين الإسرائيليين مثل: مائير هاتينا، وشموئيل موريه، وأوريت باشكين أستاذة التاريخ العربي الحديث؛ يمكن عدّها تمثيلاً لوجهة نظر الإسرائيليين إلى حد ما، وذلك على الأقل في حدود البحوث المقدمة من قبل الأساتذة الإسرائيليين. ومن مزايا الدراسة أنها تمثل في مجملها رؤية خارجية للحالة الإسلامية المتمثلة في علماء الإسلام الرسميين والإسلاميين، وهي رؤية علمانية وإسرائيلية منهجية تستند إلى الوثائق والوقائع.

ووسم تلك الدراسات بالإسرائيلية إنما هو تنبيه على ما قد يشي بالانحياز الأيديولوجي والسياسي الذي يمكن للقارئ أن يلمح أصداؤه عند محرر الكتاب

ماتر هاتينا الذي أظهر ما يبدو أسفا إزاء الدور السلبي الذي لعبه علماء السلطة في عملية التطبيع مع إسرائيل عقب اتفاقية كامب ديفيد، واتفاقيات أوسلو مع السلطة الفلسطينية، ومعاهدة «وادي عربة» مع الأردن، وهو ما نزل -على حد تعبيره- بطموح إسرائيل في التطبيع الثقافي والسياسي إلى الدرك الأسفل من الرؤى الطوباوية. ومن ذلك وسمه موقف إسلامي الجهاد وحماس من العلماء بالنفعية حيث سعوا إلى كسب تأييد العلماء خشية أن ينظروا إلى «العمليات الانتحارية» على أنها دليل على ياس الفلسطينيين. ومن ذلك تحامله على الأزهر وإشارته إلى أن الأزهريين قد تبنوا خطأ إسلامياً أكثر تشدداً في تقنين الحياة العامة للمصريين في ظل دعم الحكومة لهم، مع تمثيله بشيخي الأزهر: «عبد الحليم محمود» و«جاء الحق».

لقد حققت تلك الدراسات المختلفة صورةً نوعيةً متكاملةً للعلماء السنة في الشرق الأوسط وفي المدة المشار إليها، وأعطت تصورا واضحا عن الصراعات الأيديولوجية والإثنية داخل معسكر العلماء، وعن علاقتهم بالدولة وغيرها من الأطراف التي سعت إلى تكوين توجهات ثقافية في المجتمع. ولقد ميز تلك الدراسات عنايتها بالتحليل السوسولوجي والاقتصادي لتلك العلاقات المختلفة. وفي رأيي أن من أهم بحوث الكتاب -وكلها مهمة- بحث جاكوب سكوفجارد الخاص بالتدويل الجديد للإسلام؛ لأنه يسجل أخطر مراحل مواجهة الحداثة في ظل بروز ظاهرة الدعاة الجدد التي تصاعدت معدلات علمنتها وبرزت فردانيتها، ويمكن للقارئ أن يدعم قراءة جاكوب تلك بكتاب باتريك هايني المعروف بـ (إسلام السوق). ومن أهمها كذلك دراسة محمد أبو سمرة التي رصدت الجدل الدائر بين الكتّاب الليبراليين والعلماء حول الإسلام، واستراتيجيات العلماء في مواجهة ما يثيره الليبراليون، وقد لفت أبو سمرة الأنظار إلى أمر مهم في دراسته حين اعترف بأن معظم الليبراليين الذين تناولهم يفتقرون إلى التأهيل العلمي الرسمي في مجال الدراسات الإسلامية، وهو اعتراف مهم بحقيقة يكاد يستحيل بسببها ذلك الجدل إلى حالة عبثية مجدبة بدلا من أن يستحيل إلى حالة إيجابية مثمرة.

وأثني أخيرا على لغة الترجمة وتميزها؛ إذ اتسمت بالسلاسة والوضوح،  
وأنبه في هذا الصدد على أن المترجم في ترجمته عنوان الكتاب قد أغفل ترجمة  
ما يشير إلى المساحة الجغرافية التي تغطيها الدراسات، واكتفى بترجمة ما يشير  
إلى المساحة الزمنية التي تغطيها فقط، مع إحداث نوع من التغيير فيه، وكان  
الأولى الالتزام بترجمة العنوان الأصلي كاملا؛ لأنه أوعب وأدل على المحتوى،  
وهو: (Guardians of Faith in Modern Times: 'Ulama' in the Middle East).